



أجوبة على مسائل نحوية لابن يعيش الموصلي (ت ١٦٤٣هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام الحافظ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش
الجلبي رحمه الله هذه مسائل وردت علينا من دمشق
على يد الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبي نصر الدمشقي رحمه الله
فأجبت ما حضر من الكلام عليهما وبالله التوفيق **المستلزم**
الأولي فوطر كونه قايماً بماذا استتبع قايماً لأن كان المفقود
لا مصدر لها والتامة لا عمل لها في خبر بل يرفع ما بعدها
بحق الفاعل فهي بمعنى الحدث والوقوع **والجواب**
اعلم أن كان الناقصة مخالفة لغيرها من الأفعال الحقيقية

١

دراسة وتحقيق | د. حسين يوسف اليوسف





النشر الرقمي
باعتقاد المعهد

السلسلة المحكمة (٢٥)
نصوص

• المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.
• أجوبة على مسائل غوية لابن يعيش الموصل (ت ١٦٤٣هـ)، المكتبة
الرقمية، السلسلة المحكمة (٢٥)، نصوص (١٤)، معهد المخطوطات
العربية.

• رقم توثيق الألكسو: ط/٥٦/ ١٠ / ٢٠١٩.
• حقوق النشر الرقمي محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.
• حقوق النشر الورقي محفوظة للباحث.
• الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
• يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

• معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج. م. ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢٢هـ)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢٢هـ)

البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)

نشرة أولى رقمية

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

جمادى الآخرة ١٤٤١هـ / يناير ٢٠٢٠م

السنة الثالثة

السلسلة المحكمة (٢٥)

نصوص

النشر الرقمي

باعتقاد المعهد



مكتبة تراثية شهرية تنغيًا الدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولًا بحفاظًا على هيبته وتقاليد نشره، كما تنغيًا ترسيخ هذا الدخول بتقديم ناذج لكبار المحققين من جهة، وتشجيع الشدة بمراجعة أعضاها علميًا ومنهجيًا وإخراجها بأكويين لآتي من جهة أخرى.

الهيئة الاستشارية

المدير المسؤول
ورئيس التحرير

فيصل الحفيان

مدير التحرير

يوسف الساري

أحمد العبادي المغرب
أحمد بن محمد الضبيب السعودية
حسن الشافعي مصر
الحليل اللحوي موريتانيا
رضوان السيد لبنان
عبد الله يوسف الغنيم الكويت
فخر الدين قباوة سورية
هادي حسن حمودي العراق



المعهد الرقمي للنشر
باعتقاد المعهد

فريق العمل

إخراج فني: أسطوره خطري. أرشفة رقمية: أحمد منشاري. دعاية وإعلام: إقبال ساي أحمد.



أجوبة على مسائل نحوية لابن يعيش الموصلي (ت ٥٦٤٣هـ)

تحقيق

د. حسين يوسف اليوسف

فهرس

الملخص والكلمات المفتاحية بالعربية	٩
الملخص والكلمات المفتاحية بالإنجليزية	١٠
المقدمة	١٢
١: المجيب (ابن يعيش)	١٣
١/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٣
٢/١: رَحَلَاتُهُ	١٣
٣/١: أَسَاتَذَتُهُ	١٣
٤/١: مؤلفاته	١٤
٥/١: أقوال العلماء فيه	١٤
٦/١: وفاته	١٥
٢: السائل (ابن الشيرازي)	١٦
١/٢: اسمه ولقبه ونسبه	١٦
٢/٢: رَحَلَاتُهُ	١٦
٣/٢: أَسَاتَذَتُهُ	١٧
٤/٢: مؤلفاته	١٧
٥/٢: أقوال العلماء فيه	١٧
٦/٢: وفاته	١٨
٣: الأجوبة	١٨
١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف	١٨
٢/٣: قيمة المخطوطة العلمية	١٩
٣/٣: مَصَادِرُهُ	٢٠
٤/٣: منهج المؤلف	٢٢
٤: التحقيق	٢٣
١/٤: منهجه	٢٣
٢/٤: وَصْفُ نُسْخِهِ	٢٤
النص محققاً	٢٨
تَبَيَّنَ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ	٤٨

الملخص:

بين دفتي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحويًا وصرفيًا، هذه الأسئلة أثارها ابن الشيرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش أجوبته، وفصلها أيما تفصيل، فلم يترك لسائله تساؤلًا.

غلب على هذه الأسئلة جانب النحو، فكان لها النصيب الأوفى، وكانت هناك مسألتان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بعلة منع بعض الألفاظ التصغير كـ(عند، ويسوى، وكل). والثانية: تتعلق بوزن (لَيْسَ)، وسائر المسائل تدور في فلك النحو، ولب مسائله.

الكلمات المفتاحية:

[أجوبة - مسائل - نحويّة - يعيش - الشيرازي].

Abstract

There are thirteen grammatical and morphological questions between two sides of this manuscript. These questions were asked by Ibn al-Shirazi (known as Hafiz Abu Nasr al-Dimashqi) for the scholar Ibn Ya'esh al-Halabi who answered al-Shirazi answers, explained them accurately, and did not leave any need to more questions. These questions were dominated by the topic of grammar, and it had the fullest share. There were two morphological issues: The first relates to the inability to diminish certain words "endearment or depreciating" (e.g., enda, sewa, and kull). The second relates to the morphemic weight (laisa), and all other issues related to grammar, and the core of its topics.

Keywords: Answers, Issues, Grammar, Ya'esh, al-Shirazi

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي اختص هذه الأمة بأفصح الألسنة وأفسح الأذهان، وشرف علماءها بالافتتان في أفانين العربية وفصاحة اللسان، وجعل لذلك قواعد تنظم القارد الآبد، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين، وخيرة العالمين الذي خُتِمت نبوته العامة النبوة، ونسخت بشريته الثامة الكتب المتلوثة، وأصلي وأسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما احتاج مملق إلى صلة وبيت شعر إلى قافية متصلة، ما احتاج فرض الحج إلى طواف وقريض الشعر إلى قوافٍ، وبعد...

فقد عزمت يوماً ما أن أزور المكتبة السليمانية في إسطنبول المعمورة؛ للبحث عن بعض المخطوطات، وقد كان ذلك، وحين كنت أبحث عن كتب مخصوصة، وقع بصري على رسالة للعلامة ابن يعيش تحت عنوان «أجوبة على مسائل نحوية» فغلب على ظني أنها لِمَا تحقق، وأردت أن أعصّد ظني هذا، فراسلت أستاذنا الدكتور محمد حسين المحرصاوي رئيس جامعة الأزهر، فأخبرني أنه لا دراية له بتحقيق هذه المخطوطة، كما أنني عرضت الأمر على ذوي العلم بهذا الفن، فلم يقف أحد منهم على تحقيق لهذه المخطوطة، وبالرجوع إلى الكتب التي تُعنى بالمخطوطات المحققة منها وغير المحققة، وجدت أن بروكلمان ذكر في كتابه «تاريخ الأدب العربي»^(١) أن لابن يعيش مخطوطة بهذا الاسم، وقد رجعت إلى مقدمة تحقيق كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش، وقد ذكرته أن لابن يعيش مخطوطة بعنوان «أجوبة ثلاث عشرة مسألة نحوية» ولِمَا تُحَقِّق، وهذا ما ذكر في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة^(٢)، فعزمت على أن أشرع في تحقيق هذه الرسالة لما فيها من فوائد قيمة تعود بالنفع على المنشغلين بعلم النحو، والمهتمين به، هذا وأعوذ بالله من لفظ يجمع، ورأي إلى الخصام يجنح.

(١) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالنواب، دار النشر: دار المعارف مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) نشر في مجلة الجامعة الإسلامية السنة ١٨ العددان (٦٩، ٧٠) المحرم/جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ، بعنوان (مسائل في النحو) تحقيق د. علي سلطان الحكيم. إفادة من د. منيب ربيع. (تراثنا).

المجيب (ابن يعيش)

١/١: اسمه ولقبه ونسبه

أبو البقاء يَعِيشُ بن عليّ بن يَعِيشَ بن أبي السّرايا بن محمّد، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين التّحويّ، والمعروف بـ «ابن الصّائغ»^(١). ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣ هـ الموافق لـ ١١٥٥ م.

٢/١: رَحَلَتْهُ

رَحَلَ من حلب في صَدْرِ عمره قاصداً بغداد؛ ليحضر مجلس أبي البركات عبيد الرحمن بن محمّد المعروف بابن الأنباريّ، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلَمَّا وصل إلى السّوَّيْلِ، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدّة مديدة يَدْرُسُ الحديث، ثمّ عاد إلى حلب، ووقف حياته على التّدريس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتّى إنّ الرّؤساء الذين كانوا يحلب ذلك الزّمان كانوا تلامذته.^(٢)

٣/١: أساتذته

قرأ ابن يعيش التّحويّ على أبي السّخاء فَيْتِيانَ الحلبيّ، وأبي العباس المغربي الثّيرُوزيّ، وسمع الحديث من أبي الفضل عبدالله بن أحمد الخطيب الطّوسيّ بالموصل، وعلى أبي محمّد عبدالله بن عمر بن سُويْدَةَ الثّكْرِيّ، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود

(١) ثمة غير واحد ذكر أنه يعرف بابن الصائغ. ينظر: وفيات الأعيان ج٧ ص٤٦، تأليف: ابن خلّكان، تح: إحسان عباس، دار النشر: صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م. والمختصر في أخبار البشر ج٣ ص١٧٤، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية - مصر، الطبعة: الأولى. وتاريخ ابن الوردي ج٢ ص١٧٢، تأليف: ابن الوردي المعريّ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦ م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

الثَّقَفِيّ، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمّد بن نصر بن صَغِيرِ القَيْسَرَانِيّ، وبدمشق على تاج الدين الكندي^(١).

٤/١: مؤلفاته

لم يكن ابن يعيش غزير الإنتاج، كثير التأليف، ولعل سبب ذلك انشغاله بالتعليم، وبناء الإنسان أكثر من انشغاله بالتأليف والمؤلفات، وقد كان هذا دَيْدَنَ كثير من العلماء الذين شغلوا بالتعليم عن التأليف، بل إن شرحه للمفصل يعدل أسفاراً، وعلى أي حال، فإن ما وصل إلينا من مؤلفات ابن يعيش ينحصر في الأسفار التالية:

- (١) شرح المفصل.
- (٢) شرح التصريف الملوكي.
- (٣) أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي.
- (٤) تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.
- (٥) كتاب في القراءات^(٢).

٥/١: أقوال العلماء فيه

كل من ترجم له، أثنى على علمه وفضله، قَالَ عَنْهُ القِفُطِيّ - وقد كان معاصراً له-: لَوْ أَنْصَفْتُهُ، مَا أَجْرَيْتُهُ فِي حَلَبَةِ السُّحَاةِ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّحْوَ قَنْطَرَةُ الْأَدَابِ، لَكُنْهَتْهُ عَنْ مُشَارَكَةِ مَنْ قَصَدَهُ وَنَحَاهُ، فَإِنِّي إِنِ وَصَفْتُهُ بِالنَّحْوِ، فَهُوَ أَدِيبٌ، أَوْ بِالْبَلَاغَةِ، فَهُوَ خَطِيبٌ، أَوْ بِالْعَدَالَةِ، فَهُوَ أَبُو دُرَّهَاءَ، أَوْ بِالْمَعَانِي، فَهُوَ مَكْنُونُ دُرَّهَاءَ، أَوْ بِجَمِيعِ الْفَضَائِلِ وَجَمْعِهَا، فَهُوَ

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) ذكرت هذه المؤلفات الأربعة الأولى في: تاريخ الأدب العربي ج٥ ص٢٧٥. أما السفر الأخير «كتاب في القراءات»، فقد ذكره عمر رضا كحالة في كتابه: معجم المؤلفين ج١٣ ص٢٦٥، تأليف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى - بيروت.

حَالِبٌ دَرَّهَا.^(١)

وَقَالَ مُعَاوِرُهُ - كَذَلِكَ - ابْنُ خَلَّكَانَ: «وَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَى حَلَبَ لِأَجْلِ الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَهِيَ إِذْ ذَٰلِكَ أُمُّ الْيَلَادِ، مَشْحُونَةٌ بِالْعُلَمَاءِ وَالْمُسْتَغِيلِينَ، وَكَانَ الشَّيْخُ مُوَفَّقِي الدِّينِ شَيْخَ الْجَمَاعَةِ فِي الْأَدَبِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِثْلُهُ، فَتَرَعْتُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، وَابْتَدَأْتُ بِكِتَابِ (الْتَمَعِ) لِابْنِ جَنِّي، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ مُعْظَمَهُ».^(٢)

وَقَالَ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ: «وَكَانَ مَاهِرًا فِي النَّحْوِ وَالنَّصِيفِ، قَدِيمَ دِمَشْقَ، وَجَالَسَ الْكِنْدِيُّ، وَتَصَدَّرَ بِحَلَبَ لِلِقَاءِ زَمَانًا، وَطَالَ عُمُرُهُ، وَشَاعَ ذِكْرُهُ، وَغَالَبَ فَضْلَاءَ حَلَبَ تَلَامِيذُهُ».^(٣)

٦/١: وفاته

لقد أمضى العلامة ابن يعيش حياته في خدمة العلم وطلابه، وكان له أثر بالغ في حلب، فقد ذاع صيته فيها، ولمع نجمه، ولا خلاف في أنه كان فيها شيخ أهل الأدب، يقصده طلاب العلم من كل حذب إلى أن لقي نداء ربه سنة ٦٤٣ هـ رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء.^(٤)

(١) إنباء الرواة على أنباء النحاة ج٤ ص٤٥، تأليف: علي بن يوسف القفطلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦/٥/١٩٨٢م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

(٣) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥١، تأليف: عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب المصرية - لبنان، صيدا.

(٤) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥٢.

السائل (ابن الشيرازي)

١/٢: اسمه ولقبه ونسبه^(١)

هو مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بُنْدَارِ بْنِ مَبِيلٍ، القاضي شمس الدين أبو نصر الدمشقي، المعروف بابن الشيرازي، من كبار علماء دمشق وفقهائها، كان مَوْلَدُهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ٥٤٩ هـ.^(٢)

٢/٢: رَحَلَاتُهُ

تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قد طاف في بعض البلدان طلباً للعلم، وسعيًا وراء تحصيله، فقد رَحَلَ من دمشق إلى حلب، وَثَمَّةَ سَمِعَ من قاضي حلب ابن شدّاد، كما تشير كتب التراجم إلى أَنَّ ابن الشيرازي قصد مصر ونهل من معين علمائها،

(١) ورد في مطلع المخطوطة أن السائل هو (أبو نصر الدمشقي)، ولم يُفَصِّحْ في المخطوطة عن أبي نصر هذا، ومن خلال البحث والدراسة، وجدت أن كنية (أبي نصر) كانت تطلق في دمشق على عالمين عاصرا ابن يعيش، أحدهما: هو العلامة ابن عساكر. والثاني: ابن الشيرازي الذي رجحت كونه هو السائل، والذي دفعني إلى ترجيح كون السائل هو ابن الشيرازي لا ابن عساكر، أن ابن عساكر ولد سنة ٤٩٩ هـ وكانت وفاته سنة ٥٧١ هـ، وابن يعيش ولد سنة ٥٥٣ هـ، وكانت وفاته سنة ٦٤٣ هـ، فحين وفاة ابن عساكر كانت ابن يعيش في الثامنة عشرة من عمره، ومستبعد أن يسأل العلامة ابن عساكر وهو ابن سبعين عامًا -أفترض أن الأسئلة كانت في آخر حياته- ابن يعيش وهو في الثامنة عشرة من عمره، وابن يعيش لم يلمع نجمه إلا في آخر حياته، وأما ابن الشيرازي، فقد كانت ولادته سنة ٥٤٩ هـ، ووفاته سنة ٦٣٥ هـ، وكونه هو السائل أقرب عندي لكونهما متقاربين في العمر. والله أعلم.

(٢) طبقات الشافعية ج٢ ص ٨٩، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شُهْبَةَ، تعليق: الحافظ عبدالمعليم خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السَّادِسَةُ عَشْرَةَ.

وفيها أخذ من العَلَمِ الصَّابُونِي، وابنِ قُمَيْرَةَ^(١)

٣/٢: أساتذته

تذكر الكتب والتراجم التي وقفت عند حياة أبي نصر الدمشقي أنه أخذ الفقه عن القطب التَّيسَابُورِيَّ، وابنِ أَبِي عَصْرُونَ، وأجاز له أبو الوقت السَّجَزِيَّ، ونصر بن سِيَّار الهَرَوِيَّ، وسمع من أبي يَعْلَى الحُبُونِي، والصَّائِنِ هبة الله بن عساكر، وأخيه الحافظ أبي القاسم، كما سمع من جده القاضي أبي نصر، وفي مصر سمع من العَلَمِ بن الصَّابُونِي، وابن قُمَيْرَةَ، وغيرهم^(٢)

٤/٢: مؤلفاته

لم أقف على كتب تنسب إلى العلامة أبي نصر الدمشقي في ما وقفت عليه من كتب التراجم، ويبدو أنه نذر نفسه للتعليم، فلم يترك لنا أثرًا علميًا يفصح لنا عن مذهبه وآرائه، وقد كان هذا مسلك كثير من أهل العلم الذين أحجموا عن الكتابة والتأليف، وانشغلوا بالدرس والتعليم.

٥/٢: أقوال العلماء فيه

لقد اتفقت كلمة المترجمين لأبي نصر الدمشقي على أنه علامة زمانه، وسابق أوانه، ذو العلم الكثير، والفقه الغزير، فقد ذكره تاج الدين السبكي، فقال: «وَكَانَ مَوْصُوفًا بِالرَّئَاسَةِ

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ج٢ ص ٨٩، ٩٠، وطبقات الشافعية ج٨ ص ١٠٦، تأليف: تاج الدين السبكي، تح: د. عبد الفتاح الحلوة، و د. محمود الطنناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية-مصر. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١١، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ج٢ ص ٨٩، ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج٨ ص ١٠٦. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١١.

وَالثُّبُلِي وَنَفَازِ الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ الْمُحَابَاةِ»^(١) وقد قال عنه ابن كثير: «وكان ساكنًا وقورًا مَلِيحَ الشَّكْلِ يَصْرِفُ عَامَةً أَوْقَاتِهِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ... وَكَانَ عَادِلًا فِي حُكْمِهِ مُنْصَفًا»^(٢) وقال عنه تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ شُهَبَةَ: «وَكَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا خَيْرًا دِينًا مُنْصَفًا، عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ، حَسَنَ الشَّكْلِ يَصْرِفُ أَكْثَرَ أَوْقَاتِهِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ»^(٣)

٦/٢: وفاته

قضى العلامة أبو نصر الدمشقي حياته في التعلم والتعليم، فهاجر في طلبه، وبذل كل وقته لنشره، وظل على ما بدأ به إلى أن فاضت روحه إلى بارئها في السَّيْرَةِ عَامَ ٦٣٥هـ^(٤) وقد أجمعت كتب التراجم على تاريخ وفاته السابق، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنانه.

-٣-

الأجوبة

١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف

بالنسبة لما يتعلق بالعنوان وتوثيق نسبته إلى ابن يعيش، فلا إشكال في ذلك، فقد ذكرت الكتب التي تعنى بالمخطوطات وأصحابها أن هذه المخطوطة تندرج تحت عنوان «أجوبة على مسائل غوية» وهذا ما أثبتته كارل بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسيكي ج٨ ص ١٠٦.

(٢) طبقات الشافعية ص ٨٤٢، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء-مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

(٣) طبقات الشافعية لابن شُهَبَةَ ج٢ ص ٨٩.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهَبَةَ ج٢ ص ٩٠، وطبقات الشافعية للسيكي ج٨ ص ١٠٧. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١٢.

العربي^(١)، وقد جاء في مطلع نسخ المخطوط ما يفيد نسبة هذه المخطوطة إلى ابن يعيش من دون شك، أو شبهة، فقد جاء في مطلع المخطوطة: «قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْبَقَاءِ يَعْيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعْيشَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذِهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمَشْقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ أَبِي نَصْرِ الدَّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَمْلَيْتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ». ويبدو أن هذا من كلام النساخ، وهذه المخطوطة - كذلك - مقيدة باسم «أجوبة على مسائل نحوية» في المكتبة السلিমانيّة بإسطنبول.

٢/٣: قيمة المخطوطة العلميّة

احتوت المخطوطة مسائل نحويّة وصرفيّة قيّمة، وقد أوّل المؤلف هذه المسائل أهميّة كبرى، فأجابها إجابة وافية شافية، وذكر ما يتعلق بكل إجابة من استفسارات وأجابها، فلم يترك لمتسائل تساؤلاً إلا وقد أماط اللثام عنه، وهذه المسائل هي:

- ١) الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: كَوْنُهُ قَائِمًا، بِمَاذَا انْتَصَبَ قَائِمًا؟
- ٢) الْقَوْلُ فِي عَدَمِ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَضْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُنْتَقَرًا﴾^(٢)
- ٣) الْقَوْلُ فِي تَصْغِيرِ (عِنْدَ، وَسِوَى، وَغَيْرِ).
- ٤) الْقَوْلُ فِي مِيمِ (أَنْتُمْ)، وَلَا يَشِيءُ شَيْءٌ بِهَا؟
- ٥) الْقَوْلُ فِي عِلَّةِ جَوَازِ حَذْفِ قَاعِلِ التَّصْدِيرِ دُونَ الْفِعْلِ.
- ٦) الْإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ (قَائِمٍ) فِي قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.
- ٧) الْقَوْلُ فِي: (يَا زَيْدُونَ) بَيْنَ الْإِغْرَابِ وَالْبِنَاءِ.

(١) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبد التواب، دار النشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثالثة.
(٢) الفرقان من الآية (٢٤).

- (٨) الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: (قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا)، هَلِ الْجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ؟
 (٩) عِلَّةُ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ الْمُخَفَّفَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ.
 (١٠) الْقَوْلُ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ (إِنْ) التَّائِيَةِ عَمَلَ (مَا) عَلَى اللَّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ.
 (١١) الْقَوْلُ فِي الْإِخْبَارِ بِالَّذِي، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ الثَّاءِ فِي (مَرَزْتُ) وَعَنْ (زَيْدٍ) وَعَنِ (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ.
 (١٢) الْقَوْلُ فِي صِحَّةِ قَوْلِهِمْ: أَخْرَجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ النَّحْوُ.
 (١٣) الْقَوْلُ فِي وَزْنِ (لَيْسَ) وَعِلَّةُ إختصاصِهَا بِالْمَاضِي.

فكما نلاحظ أن هذه المسائل في عمق النحو، وفيها قدر كبير من المعلومات الدقيقة ذات الصلة بعلميّ النحو والصرف، ولا تخلو مسألة من هذه المسائل من رأي جديد، أو فكر سديد، فابن يعيش قد أوتي قلماً ذا قدرة بيانية خارقة، ويبدو ذلك جلياً في مناقشته للأراء وعرضها في هذه المسائل.

٣/٣: مَصَادِرُهُ

تنوعت مصادر المؤلف وتعددت، ويمكننا من خلال النظر في هذه المخطوطة أن نجعل هذه المصادر في ثلاثة أقسام، وهي:

الأول: القرآن الكريم، فقد كان ابن يعيش في رسالته هذه حريصاً على ربط المسائل النحوية -قدر استطاعته- بالذكر الحكيم، كما في المسألة الخامسة حيث حديثه عن علة جواز حذف فاعل المصدر دون الفعل، وقد ذكر قوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْ أَنْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي

مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(١). ولدى حديثه عن (إن) المخففة ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢) وفي المسألة العاشرة حيث حديثه عن علة إعمال (ما) النافية دون (إن) ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٣)

الثاني: العلماء، نلاحظ أن ابن يعيش نقل في رسالته هذه عن ثلة من العلماء، وفي مطلع هؤلاء العلماء سيبويه، فقد نقل عنه في المسألة العاشرة حيث حديثه عن النصب بفعل القول (قال)، فقال: قَالَ سِيبَوَيْهٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَأِنَّمَا تَحْكِي^(٤) بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا»^(٥). وقد نقل عن المبرد، وابن السراج.

الثالث: كلام العرب شعراً ونثراً، دلل ابن يعيش على ما يقرره من أحكام نحوية بكلام العرب شعره ونثره، كما في المسألة السابعة حيث حديثه عن بناء المنادى، كقوليه: «نَحْوُ قَوْلِهِ:

*** وَيَلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(٦)

(١) البلد، الآيتان (١٤ - ١٥). جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَفْعَلُ حَتَّى يَغْتَيِدَ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ، وَالْمَصْدَرُ يَفْعَلُ مُغْتَيِدًا، وَغَيْرُ مُغْتَيِدٍ. فِيمَا جَاءَ مُعْمَلًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُتَوَاتِرًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَطْعَمْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (فـ) يَتِيمًا) مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (أَطْعَمْتُمْ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ أَطْعَمْتُمْ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُقَدَّرًا مَحْذُوفًا، فَإِنْ صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا، نَحْوُ: (أَوْ أَنْ أَطْعَمْتُ يَتِيمًا)». شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص ٧٦، ٧٥، تأليف: يعيش بن علي الموصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(٢) الطارق من الآية (٤).

(٣) يس من الآية (٢٩)

(٤) عبارة المخطوطة: يُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٥) الكتاب ج١ ص ١٢٢.

(٦) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَايِرَهَا ***

يُنْظَرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج١، ص ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص ٣١٩.

وأما النثر، فقد ذكر ثلثة من أمثال العرب لدى حديثه عن أَنَّ (أفعل) التفضيل لا يأتي من المفعول، وشذ عن ذلك بعض الألفاظ، فقال: نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينِ)^(١)، وَ(أَزْهَى مِنْ دِيكِ)^(٢).

٤/٣: منهج المؤلف

سلك المؤلف -رحمه الله- منهجاً يقوم على عرض السؤال في مستهل المسألة، ومن ثم يشرع في الإجابة عنه، وقد كان هذا نهجاً في المسائل كلها، وقد كانت إجابته تشرع بقوله: (الجواب)، وقد كانت أجوبته متقاربة في الطول والقصر، فلم يكن يستسهب بشكل مبالغ فيه، بيد أن هناك بعض الإجابات كانت أطول من غيرها لإقتضاء التمام مَزِيدَ بَيَانٍ، كما في المسألة التاسعة لدى حديثه عن (إِنْ) و (أَنَّ) المخففتين من الثقيلة، فقد كان نَفْسُهُ في هذه المسألة أطول من غيرها.

ويبدو في منهجه بشكل واضح مَنَهْجُ التشبيه والتنظير، وهو أنه يذكر أشباه ما يدور حديثه حوله ونظائره، ويظهر ذلك واضحاً في المسألة الثالثة لدى حديثه عن علة عدم جواز تصغير (عِنْدَ، وَبِشَوَى، وَغَيْرِ، وَكُلِّ)، فقال: أَمَّا (عِنْدَ)، فَلَا تُصَغَّرُ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا؛ وَلِأَنَّ الْعَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ التَّقْرِيبِ، كَ (نَحْيَتِ، وَفَوَيْقَ) إِذَا أُريدَ الْقُرْبُ، وَ (عِنْدَ) فِي غَايَةِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُ (مُسْكِينٍ) عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرُهُ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَصْغِيرٍ مَعَ

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أَنَّ امرأةً من بني تميم لله بن ثعلبة، كانت تبيع السنن في الجاهلية، فأتاها خَوَاتِ بَنُ جُبَيْرِ الأنصاري يتنازع منها سَنَنًا، فلم يَرَّ عندها أحدًا، وسَاوَمَهَا فَحَلَّتْ نَحْيًا، فنظر إليه، ثم قال: أُمسِكْه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حُلْ نَحْيًا آخَرَ، ففعل، فنظر إليه فقال: أُريدُ غَيْرَ هَذَا، فَأُمسِكْه، ففعلت، فلما شَغَلَ يَدَيْهَا، سَاوَرَهَا، فَلَمْ تُقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وهرب. ينظر: مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٦، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميمني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار المعرفة-بيروت، لبنان.

(٢) ينظر المثل في: المستقصى في أمثال العرب ج ١ ص ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

أَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ، فَمَعْنَاهُ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسُوعُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ).

وقد كان يختم أجوبته -أحياناً- بقوله: (فَاعْرِفْهُ) كما في ختام المسألة الثامنة، والمسألة السادسة، والمسألة التاسعة، والمسألة الثالثة عشرة.

-٤-

التحقيق

١/٤: منهجه

تقتضي طبيعة أي نص يراد تحقيقه القيام ببعض الأمور لإخراج النص المحقق على أكمل وجه، وعلى شكل أقرب ما يكون إلى مراد المؤلف، ويمكن أن أفدلك ما قمت به بالخطوات التالية:

- (١) آثرت ضبط النص كله ضبطاً صحيحاً وفق القواعد النحوية والصرفية؛ لأنه نص قديم، وغالباً ما يلبس على القارئ ضبطه ضبطاً صحيحاً.
- (٢) وثقت الآيات القرآنية فنسبتها إلى سورها، وأشارت إلى أرقامها.
- (٣) خرجت الشواهد الشعرية، فنسبتها إلى قائلها، وإلى أبحرها، ثم ضبطها ضبطاً صحيحاً وفق قواعد اللغة، ثم ذكرت موطن الشاهد الشعري في أمهات الكتب.
- (٤) قمت بتخريج أمثال العرب، فنسبتها إلى قائلها إن كان معروفاً، ثم ذكرت موردها ومضربها، ثم ذكرت مواطن هذه الشواهد في مظانها.
- (٥) علقت على بعض المسائل، فذكرت في الحاشية توضيحات، أو استدراقات ليمّا أراه تنميّاً ليمّا في صلب الرسالة.
- (٦) ترجمت للأعلام الواردة في صلب المخطوطة ترجمة موجزة، ثم أحلت إلى مصادر الترجمة.

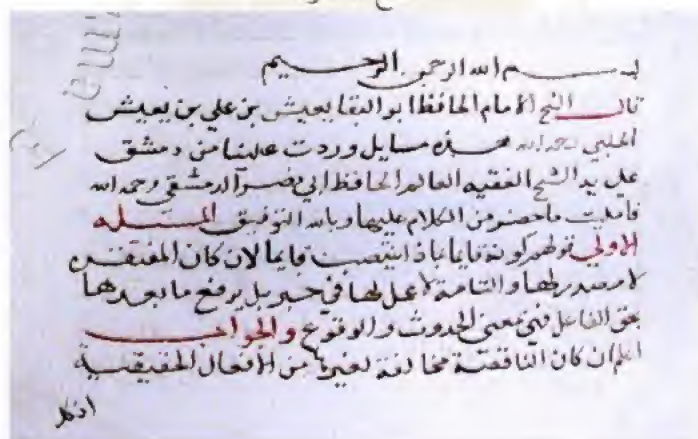
(٧) وثقت الآراء المنسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، ومن ثم الإشارة إلى أرقام المجلدات والصفحات.

٢/٤: وَصُفُّ نُسخه

للنص المحقق الذي بين أيدينا ثلاث نسخ:

الأولى: في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم (٣٩/٣٤) وهي النسخة الأساسية التي اعتمدت عليها؛ لكونها واضحة، وليست مصورة عن أصل، وهي تتكون من اثنتي عشرة صفحة ونصف، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وكل سطر يحوي ما يقارب عشر كلمات، وكل صفحة في هامشها أول كلمة في مطلع الصفحة التالية.

مطلع المخطوطة



وذلك لا يخلو من ان يكون فعل بفتح العين او فعل بكسر العين او فعل
بضم العين وليس في الافعال فعل ساكن العين فاما قولهم
فان افعله يصحجر كما يصحجر يارك فاما اصله فصحجر وانخفض
على حد قولهم كبت وكبف واما قولهم وما كل ساع ولو
سلف مفعلة فاصله سلف بفتح اللام لكنه اسكن ضرورية فالاصل
في الكسوة لغة وفي المتوحه ضرورية واذا كان كذلك فلا يجوز
ان يكون ليس فعل بالفتح اذ لو كان كذلك لبقى على حاله او انقلب
الى لان المتوح لا يجوز تسكينه لمفعلة لا ترى الاضطرار ليقولون
في نحو قلتم قلتم كما قالوا في كبت كبت ويكون فعل ايضا لان ذلك
لهيات ما عينه او لامه بالما يلزم من انقلاب اليه في المضارع واذا
اذا كان كذلك بقي ان يكون على زنه فعل بكسر العين على حد صيد
البعير والقياس ان يقلب ياء الفتح لهما وانفتاح ما قبله على حدة
هات ففعل اسكن كنهته قد وافية عدم النقص لشمسها بالحرف الثاني
وهو ما وقلب كنهته ما ليس له في الاصل وهو النقص فحذف النقص
ولرباب منه مضارع ومعناه بقي ما في الخالب كما ان ما كذا كذا
واما خصوص هذا المعنى لفظ الماضي دون المضارع لانه كما اردوا
منع بقوله للعللة المذكورة فقصروا على لفظ الماضي ولم يأتوا
بلفظ المضارع لان ذلك من دلائل النقص فذكروا عنه ونظيره
فعل التمج وعسى وغيره لما يرد فيه النقص فضرورة على لفظ الماضي
فأعرفه فله تعاقب على

تمت وهدى الله الظاهر اوباطنا

العين

هذا هو الأصل في المخطوطة

الثانية: وهذه النسخة كانت في مكتبة المسجد النبوي في المدينة المنورة، وقد حاولت الوصول إليها كي تكون نسخة ثانية مع نسختي المعتمدة نسخة المكتبة السليمانية، وقد تكفل أخ كريم بإحضارها لي من المدينة المنورة، فكان ذلك، ولكن تبين لي بعد ذلك أنها نسخة مصورة من الأصل الموجود في المكتبة السليمانية، ولكنها نسخة رديئة معظم كلماتها مطموسة، فلم أقد منها كثيراً.

او كذا يقول ان على الحديث الذي اخذ منه ولى روى روى ذلك
الحديث ولقد ذكره المصدر فيقول يروى روى روى
وتعد خلاه تعود وهذا الغلط في كتابه اذا كان ولا على روى
مصدر من الحديث وصار الخبر بعد مقتنيا على اختراعتة روى
ولقد كانت ناقصة ولزم خبرها ولم يسمع حذفه مع الله
امر من كل واحد منها يستخرج الحذف فيكون معناه او المفعول يجوز
حذفه عن قوله وسقطه من اللفظ والاختراعتة خبر المستدرك في
و خبر المبتدأ يجوز سقوطه ايضا اذا كان في اللفظ ما يدل
عليه مع ذلك لا يجوز سقوطه مع كان لانه قد صار عوضا عن الخبر
ولا يجب ان كان لا ينفك الحديث لا يجوز ان يترك المصدر ولا يقال
كان زيدا كما لا يقال تمام زيد قايما لان التاكيد يكتفى ما
انما في اللفظ الاول فاذا لم ينفك اللفظ حدثا لا ينفك تأكيدا
فما تقرر كونه قايما وتكون ذلك قايما هو كلام نحو قوله
دون لفظه وذلك ان المصدر يبدل بان والفعل فكان التقدير
وان كان قايما فانما يتناسب المصدر بهما باعتبار الفعل المصدر
لا باعتبار المصدر الملفوظ به فالعرفه نسبتة المتشابهة
قال قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا اصحاب الجنة
رفع بالاستدراك والخبر خبر فيه خبر يعود الى المستدركة مع الخبر
بمع الخبر عنه لان من مرادة ههنا والتقدير اصحاب الجنة
يومئذ خير مستقرا من غيرهم ولا ع حذفه لان العلم به
حذفه اذا وقعت في الخبر نحو قوله تعالى انه اكبر ولا يحسن الحديث

الثالثة: وأما النسخة الثالثة، فقد أشار إليها بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) وذكر أنها موجودة في المتحف البريطاني ثان (١٢٠٣) رقم (٩) (١) ولم أتمكن من الوصول إلى هذه النسخة المسروقة بغير حق شأنها شأن آلاف نفائس المخطوطات التي سرقت إبان فترة الاحتلال البريطاني للوطن العربي.

(١) تاريخ الأدب العربي ج٥ ص ٢٧.

[التَّصَّحُّقًا]

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْبَقَاءِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذِهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمَشْقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ أَبِي نَصْرِ الدَّمَشَقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَمَلَيْتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

قَوْلُهُمْ: كَوْنُهُ قَائِمًا، بِمَاذَا انْتَصَبَ قَائِمًا؟ لِأَنَّ (كَانَ) الْمُفْتَقِرَةَ لَا مَصْدَرَ لَهَا، وَالتَّامَّةَ لَا عَمَلَ لَهَا فِي خَبَرٍ، بَلْ يُرْفَعُ مَا بَعْدَهَا بِحَقِّ الْفَاعِلِ، فَهِيَ بِمَعْنَى الْخُدُوثِ وَالْوُقُوعِ، وَالْجَوَابُ: اَعْلَمُ أَنَّ (كَانَ) النَّاقِصَةَ مُخَالِفَةً لِعَظِيمِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ، إِذْ كُلُّ فِعْلٍ ذَالٌّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ^(١) وَعَلَى زَمَنِ ذَلِكَ الْحَدَثِ؛ وَلِذَلِكَ تُؤَكِّدُهُ بِالْمَصْدَرِ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا، وَقَعَدَ خَالِدٌ قُعُودًا، وَهَذَا الْفِعْلُ -أَعْنِي كَانَ- إِذَا كَانَ ذَالًّا عَلَى الزَّمَانِ مُجَرَّدًا مِنَ الْحَدَثِ مُغْنِيًا عَمَّا اخْتُرِلَ مِنْهُ مِنَ الْحَدَثِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ نَاقِصَةً، وَلَزِمَ

(١) تُشِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ يَعِيشٍ فِي أَصْلِ الْمَشْتَقَاتِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الْأَفْعَالَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَدَثِ، أَيْ: الْمَصْدَرِ.

خَبَرَهَا، وَلَمْ يُسْمَعْ حَدْفُهُ^(١) مَعَ أَنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَوِّغُ الْحَدْفَ: كَوْنُهُ مَفْعُولًا
وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَدْفُهُ وَسُقُوطُهُ مِنَ اللَّفْظِ، وَالْآخَرُ: كَوْنُهُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ، وَخَبَرُ
الْمُبْتَدَأِ يَجُوزُ سُقُوطُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ سُقُوطُهُ مَعَ
كَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عَوَضًا مِنَ الْحَدَثِ، وَلِأَجْلِ أَنَّ (كَانَ) لَا يُفِيدُ الْحَدَثَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكِّدَ
بِالْمَصْدَرِ، فَلَا يُقَالُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا، كَمَا يُقَالُ: قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ تَسْكِينُ
مَا أَقَادَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا لَمْ يُفِيدِ اللَّفْظُ حَدَثًا، لَا يَصِحُّ تَأَكِيدُهُ بِحَدَثٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:
وَكَوْنُهُ قَائِمًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ
يُقَدَّرُ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَأَنْ كَانَ قَائِمًا، فَانْتِصَابُ الْمَصْدَرِ هَاهُنَا بِإِغْتِبَارِ الْفِعْلِ
الْمُقَدَّرِ، لَا بِإِغْتِبَارِ الْمَصْدَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَأَعْرِفُهُ.

(١) مسألة حذف خبر (كان) مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على عدم جوازه لا اختصارًا، أي:
بدليل، ولا اقتصارًا، أي: دون دليل على المحذوف، ولمزيد من الآراء، ينظر: الخصائص ج٢ ص٣٧٧،
تأليف: ابن جني، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، التذييل والتكميل في
شرح كتاب التسهيل ج٤ ص٢٠٨، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هندايوي، دار النشر:
دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٣ ص١١٥٢، تأليف:
محمد بن يوسف المعروف بناصر الجيش، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-
مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ. ولا أرى بأسًا في حذف خبر (كان) إن دلَّ عليه دليل، فحذف
ما يعلم جائز، وهذا ما يراه الأخفش، وابن جني، وابن الشجري، بدليل أن العرب قالوا: «قَامَ
الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونُ زَيْدٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ، تَرَفَّعَ زَيْدٌ عَلَى أَنْ (يَكُونَ) تَامَةً،
وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَةُ الْأَخْفَشِ، وَأَجَازٌ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً عَلَى حَدْفِ خَبَرِ (يَكُونَ)». ينظر:
ارتشاف الضرب من لسان العرب ج٣ ص١٥٤، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان
محمد، مراجعة: رمضان عبدالنواب، دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨
هـ/ ١٩٩٨م.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

قَالَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾^(١) أَصْحَابُ الْجَنَّةِ رُفِعَ بِالإِبْتِدَاءِ، وَالْخَيْرُ (خَيْرٌ)^(٢)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ^(٣)، وَلَمْ تَجْمَعْ الْخَيْرَ مَجْمَعِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ (مِنْ) مُرَادَةٌ هُنَا^(٤)، وَالتَّقْدِيرُ: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَسَاعَ حَذْفُهَا لِمَقَامِ الْعِلْمِ بِهَا^(٥)، وَ(مِنْ) يَسُوعُ حَذْفُهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ﴾^(٦)، وَلَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ مَعَهَا إِذَا كَانَتْ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(١) الفرقان من الآية (٢٤).

(٢) قال السمين الحلبي في الدرر المنصون: «قَوْلُهُ: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ﴾ فِي «أَفْعَل» هُنَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مُسْتَقَرًّا مِنْ مُسْتَقَرِّ الْكَفَّارِ، وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِنْ مَقِيلِهِمْ، لَوْ فُرِضَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَالْقَائِي: أَنَّ تَكُونَ لِمَجَرَّدِ الْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ مُفَاضِلَةٍ. الدُّرَرُ الْمَصُونُ ج ٨ ص ٧٥، تَأْلِيْفُ: أَحْمَدُ بْنُ يُوْسُفَ، الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، تَح: د. أَحْمَدُ الْخَرَّاطُ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْقَلَمِ، دِمَشْقُ.

(٣) لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ رَابِطٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ إِذَا كَانَ حِمْلَةً، وَلَا يَكُونُ الْخَيْرُ خَلُوعًا مِنْ هَذَا الرِّابِطِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَقَدْ يَكُونُ الرِّابِطُ ضَمِيرًا، كَقَوْلِهِمْ: مُحَمَّدٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ، أَوْ اسْمُ إِشَارَةٍ، كَقَوْلِكَ: التَّجَاحُ ذَلِكَ هَدَفُ الْمُتَّقَوِّينَ، أَوْ إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ تَفْسِيحًا كَقَوْلِكَ: التَّجَاحُ مَا التَّجَاحُ؟ أَوِ الْعُمُومُ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْخَيْرُ فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ مَا يَشْمَلُ الْمُبْتَدَأَ وَغَيْرَهُ، كَقَوْلِكَ: الْمُسْلِمُ نَعَمَ الرَّجُلُ، هَذِهِ هِيَ أَهَمُّ الرِّوَابِطِ، وَثَمَّةٌ غَيْرُهَا، وَقَدْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرِّابِطِ إِذَا كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: نُطْلِقِي اللَّهَ حَسْبِي، فَالْنَطْقُ هُوَ قَوْلُكَ: اللَّهُ حَسْبِي نَفْسِي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَيْرُ مَفْرَدًا، فَهُوَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا كَمَا فِي نَصِّنَا أَعْلَاهُ، أَوْ مُؤَوَّلًا بِمَشْتَقٍّ، كَقَوْلِكَ: الرَّجُلُ أَسَدٌ، أَيْ: شَجَاعٌ.

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مُقْتَرَبًا بِ«مِنْ»، يُلْزَمُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ.

(٥) حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَ كَمَا؟

(٦) فِي كِلْتَا نُسْخَتِي الْمَخْطُوطَةِ (أ) وَ (ب)، نَحْوُ قَوْلِهِ: تَعَالَى: ... وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ آيَةٌ مَكُونَةٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ (اللَّهُ) وَالْخَيْرِ (أَكْبَرُ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ آيَاتٌ مُتَعَدَّةٌ وَرَدَ فِيهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) مُضَافًا إِلَيْهِ مَسْبُوقًا بِمُبْتَدَأٍ، ثُمَّ جَاءَ الْخَيْرُ (أَكْبَرُ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ التَّوْبَةِ مِنَ الْآيَةِ (٧٢) ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ الْعَنْكَبُوتِ مِنَ الْآيَةِ (٤٥).

تُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ وَالإِيضَاحِ، فَهُوَ بِالإِسْهَابِ وَالْإِكْتِفَارِ أَجْدَرُ مِنْهُ بِالْحَذْفِ، وَ(أَفْعَلُ) إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِ(مِنْ)، كَانَتْ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ^(١)، وَيَبْعُدُ مِنْ شَبِّهِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا يُنْتَى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَنَّثُ بَلْ يَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَ(الرَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ خَالِدٍ)، وَ(الرَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ جَعْفَرٍ)، فَالْمُرَادُ: أَنَّهُ يَفْضُلُهُمْ، وَيَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلَى فِي الْمَعْنَى، فَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: إِنَّ الْخَيْرَ هُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ، غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَ(مُسْتَقَرًّا) هُنَا نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْفِعْلُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا نُقِلَ إِلَى الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَ الْفِعْلُ لَهُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا يُقَالُ: (طَبْتُ نَفْسًا)، وَالْمُرَادُ: (طَابَتْ بِهِ نَفْسِي)، وَلَوْ أَصْفَتْ وَقُلْتَ: خَيْرٌ مُسْتَقَرٌّ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ حِينَئِذٍ، فَلَا يَكُونُ خَيْرًا إِلَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقَرٌّ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ دَوُو خَيْرٍ مُسْتَقَرٍّ، لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلُ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى شَيْءٍ هُوَ بَعْضُهُ، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ لَيْسُوا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي شَيْءٍ، وَتُظَاهِرُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يُوسُفُ أَفْضَلُ عَبْدٍ)، كَانَ مِنَ الْعَبِيدِ، وَلَوْ نَصَبْتَ، قُلْتَ: (أَفْضَلُ عَبْدًا)، لَكَانَ عَبِيدُهُ يَفْضُلُونَ عَبِيدَ غَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَبِيدِ، فَأَمَّا الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ يَوْمَئِذٍ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَيْرِ الَّذِي هُوَ (خَيْرٌ)، وَلَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ.

(١) لِهَذَا إِذَا كَانَ (أَفْعَلُ) مَقْرُونًا بِ(مِنْ)، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَل)، كَقَوْلِكَ (أَفْضَلُ مِنْ)، فَلَا يُقَالُ: (أَفْضَلُ مِنْ... لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَصْحَبُ الْفِعْلَ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرُ، وَكُلُّ، هَلْ يَجُوزُ تَصْغِيرُهُنَّ أَوْ لَا؟^(١) الْجَوَابُ: هَذِهِ الْأَسْماءُ لَمْ يُسَمَّعْ تَصْغِيرُهَا، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ، أَمَّا (عِنْدَ)، فَلَا تُصَغَّرُ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا؛ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ الثَّقِيرِ، كـ (تَحْتِيتَ، وَفَوْقَ) إِذَا أُرِيدَ الثَّرْبُ، وَ (عِنْدَ) فِي غَايَةِ الثَّرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُ (مُسْكِينِ) عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرُهُ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَصْغِيرٍ مَعَ أَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ، فَمَعْنَاهُ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسُوعُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ)^(٢)، كَمَا لَا يَسُوعُ وَصْفُهَا، وَأَمَّا (غَيْرُ)، فَلَا تُصَغَّرُ بِخِلَافِ (مِثْلِ)، فَإِنَّهَا تُصَغَّرُ، فَتَقُولُ: مُثِيلٌ، وَلَا تَقُولُ: غَيْرُهُ، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمُسَائِلَةَ قَدْ تَحْتَلِفُ بِأَنْ تَقِيلَ وَتَكْثُرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا أَكْثَرُ مُسَائِلَةٍ مِنْ هَذَا، وَهَذَا أَقَلُّ مُسَائِلَةٍ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَتْ (غَيْرُ) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (غَيْرُ) اسْمٌ لِكُلِّ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: غَيْرُكَ، فَكُلُّ مَنْ عَدَاكَ، فَهُوَ غَيْرُكَ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرُهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَضَ مِنْ مَعْنَى تَصْغِيرِ الثَّاقِصِ، وَأَمَّا (سَوَى)، فَكَعْظَرٍ مَعَ مَا فِي (سَوَى) مِنْ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَامْتِنَاعِ وَصْفِهَا، وَأَمَّا (كُلُّ)، فَلَا أَرَى فِي تَصْغِيرِهَا فَائِدَةً، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ، فَهُوَ

(١) كلام ابن يعيش هنا وفق كلامه في شرح المفصل، ويكاد يتطابق في كثير من المواضع، ودونك ما ذكره في شرح المفصل لتقف على ذلك: وَلَا يُحَقَّرُ (أَيْنَ)، وَلَا (مَتَى)... وَمِنْ ذَلِكَ (عِنْدَ)، فَإِنَّهَا لَا تُصَغَّرُ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ الثَّقِيرِ كـ (تَحْتِيتَ)، وَ (فَوْقَ)، وَعِنْدَ فِي غَايَةِ الثَّرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُهَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّرُوفُ مُصَغَّرَةٌ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى التَّصْغِيرِ فِيهَا... وَمِنْ ذَلِكَ (غَيْرُ)، وَ (سَوَى)، لَا يُصَغَّرَانِ بِخِلَافِ (مِثْلِ)، فَإِنَّكَ تُصَغِّرُهُ، فَتَقُولُ: هَذَا مُثِيلٌ هَذَا، وَلَا تَقُولُ: (غَيْرُهُ)، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمُسَائِلَةَ قَدْ تَحْتَلِفُ بِأَنْ تَقِيلَ وَتَكْثُرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا أَكْثَرُ مُسَائِلَةٍ، وَهَذَا أَقَلُّ مُسَائِلَةٍ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَتْ السَّعَايِرَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (غَيْرًا) اسْمٌ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرُهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَضَ مِنْ مَعْنَى، فَيُصَغَّرُ الثَّاقِصُ كَمَا كَانَ فِي الْمُسَائِلَةِ كَذَلِكَ. وَأَمَّا (سَوَى)، فَالْعِلَّةُ وَاجِدَةٌ. شرح المفصل للزمخشري ج ٣ ص ١٣٢.

(٢) ذَكَرَ النَّحَّاسُ أَنَّ (عِنْدَ) لَا تُصَغَّرُ، فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ تَصْغِيرُ (أَيْنَ) وَلَا (عِنْدَ) لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ». ينظر: عمدة الكتاب ص ٢٦٤، تأليف: أبي جعفر النحاس، تح: بسام عبدالوهاب الجبالي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

لِلْعُومِ وَالْكَثْرَةِ، وَالتَّصْغِيرُ يَتَنَاقَى فِي هَذَا الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَكُونُ صَغِيرًا حَقِيرًا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْإِسْمُ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي (كُلِّ)، فَاعْرِفْهُ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

وَذَلِكَ أَنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ) ^(١) لَأَيِّ شَيْءٍ جِيءَ بِهَا؟ لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءَ بِالْأَلِفِ فِي الثَّنِيَّةِ وَقَدْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوَزَةُ الْوَاحِدِ بِالْأَلِفِ. الْجَوَابُ: إِنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ) جِيءَ بِهَا لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءَ بِالْأَلِفِ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْوَاوِ فِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدِيدِ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِدَلَالَةِ الْأَلِفِ وَحْدَهَا، وَالْوَاوِ وَحْدَهَا، فَيُقَالُ: (أَنْتَا)، وَ(أَنْتُو)، لِئَلَّا تَصِيرَ أَوَاخِرُ الْأَسْمَاءِ كَأَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: (حَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا، وَاضْرِبْنَا)، فَزَادُوا الْيَمِيمَ، لِيَكُونَ زِيَادَةُ الْأَسْمَاءِ مُخَالَفَةً لَزِيَادَةِ الْأَفْعَالِ، وَخَصُّوا الْأَسْمَاءَ بِالزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَفْعَالُ بِالزِّيَادَتَيْنِ لِخِفَةِ الْأَسْمَاءِ وَيَقِلُّ الْأَفْعَالُ، وَقَدْ يُحَذِّقُونَ الْوَاوِ فِي صِغَةِ الْجَمْعِ تَخْفِيفًا، فَيَقُولُونَ: (أَنْتُمْ)، وَ(غُلَامُكُمْ) لِيَقِلَّ الْوَاوِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بِالثَّنِيَّةِ، إِذْ لَوْ زِيدَتْ لِلثَّنِيَّةِ، لَجِيءَ بِالْأَلِفِ الْبَيِّنَةِ ^(٢)، وَذَلِكَ لِخِفَةِ الْأَلِفِ لَمْ يُجَزَّ حَذْفُهَا، بِخِلَافِ الْوَاوِ، فَإِنَّهُ لِيَقْلَبَ حَذْفٌ، أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ فِي (عَضُد): (عَضُد) بِالْإِسْكَانِ، لَا يَقُولُ فِي (قَلَمٍ): قَلَمٍ لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ ^(٣)، وَهِيَ مِنَ الْأَلِفِ، وَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ.

(١) ذكر ابن جني في سر الصناعة السر وراء الجمع بين الميم والألف في الثنينة (أنتما)، والميم والواو في (أنتم)، فقال: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ)، وَ(قُمْتُمْ)، وَ(قُمْتُمْ)، وَ(ضَرَبْتُمْكُنَا)، وَ(ضَرَبْتُمْكُنَا)، وَمَرَزْتُ لَهْمًا وَبِهِمُو، إِنَّمَا زِيدَتْ لِغَلَامَةِ تَجَاوُزِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الْأَلِفَ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ الثَّنِيَّةِ، وَالْوَاوِ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ الْجَمْعِ». ينظر: سر صناعة الإعراب ج ٢، ص ١٠٥، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٢) يجوز في همزة «الْبَيِّنَةِ» القطع والوصل، والثَّانِي هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ. وَاشْتِقَاقُ ذَلِكَ مِنَ الْبَيِّنَةِ، وَهُوَ الْقَطْعُ. ينظر: جامع الدروس العربية ج ٢، ص ٤٢، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٣) يشير إلى التفرع الذي يحصل في عين الفعل والاسم حين تكون مضمومة أو مكسورة، مع عدم جواز ذلك في العين المفتوحة لحقتها.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

الْمَصْدَرُ الْمُعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلُهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ مَعَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ خَبَرًا عَنْهُ، وَمُسْتَدًّا إِلَيْهِ، وَبِهِ يَتَعَقَّدُ الْكَلَامُ، فَحَذْفُ الْفَاعِلِ يُجِلُّ بِقَائِدَةِ الْإِسْنَادِ، وَإِذَا أُريدَ حَذْفُ الْفَاعِلِ، أُضْمِرَ فِي الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ، فَإِنَّ فَاعِلَهُ مِنْ تَتِمَّةِ الْإِسْمِ، وَتَوْضِيحَاتِهِ، وَلَا يَتَعَقَّدُ مِنْهُ مَعَ الْمَصْدَرِ كَلَامٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)، كَانَ الْمَصْدَرُ مَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَتِمَّةِ الْإِسْمِ بِمَنْزِلَةِ (ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا)، أَوْ انْعِقَادُ الْكَلَامِ إِنَّمَا كَانَ بِإِسْنَادِ الْإِعْجَابِ إِلَيْهِ لَا بِمُجَرَّدِ الْمَصْدَرِ مَعَ مَعْمُولِهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَتَعَلَّقَ بِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَمَّا كَانَ الْمَصْدَرُ اسْمًا غَيْرَ فِعْلٍ، وَلَا مُسْتَقًى مِنَ الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الصِّفَةِ، لَمْ يَجُزْ إِضْمَارُ الْفَاعِلِ فِيهِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ الْإِضْمَارُ فِي سَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، فَحِينَئِذٍ تَحْذِفُ جُزْأً وَتَتَوَيَّ ثُبُوتُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾^(١)، وَالْمُرَادُ: أَنْتُمْ، فَحَذَفُوا الْفَاعِلَ مَعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُمْ نَبَّهُوا بِذَلِكَ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْفَاعِلِ لِكَوْنِهِ اسْمًا صَرِيحًا، وَالْأَسْمَاءُ فِي الْأَصْلِ مُكْتَفِيَةٌ بِأَنْفُسِهَا مُسْتَعْنِيَةٌ عَنْ غَيْرِهَا، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

إِذَا قِيلَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، كَيْفَ الْإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ

(١) الْبَلَدِ، الْآيَتَانِ (١٤-١٥). جَاءَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عَيْشٍ: «اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَفْعَلُ حَتَّى يَتَعَمَّدَ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ، وَالْمَصْدَرُ يَفْعَلُ مُعْتَمِدًا، وَغَيْرُ مُعْتَمِدٍ. فَبِمَا جَاءَ مُعْتَمِدًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُتَوَكِّفًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (يَتِيمًا) مُنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (إِطْعَمَ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامُ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُقَدَّرًا تَحْذُوفًا، فَإِنْ صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَبْرَأً، نَحْوُ: (أَوْ أَنْ أُطْعِمَ يَتِيمًا)». شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عَيْشٍ ج ٤ ص ٧٦، ٧٥.

(قَائِمٌ)^(١)، فَالْجَوَابُ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) بِقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، قُلْتَ: الَّذِي كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، أَتَيْتَ بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مُوَضَّعٍ (زَيْدٍ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ (كَانَ)، فَاسْتَتَرَ فِي (كَانَ) وَأَخْرَجْتَ (زَيْدًا) إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، وَجَعَلْتَهُ الْحَبَرَ عَنِ الْمَوْصُولِ، إِذْ لَوْ قَدَّمْتَهُ عَلَى (قَائِمٍ) كُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ مَا هُوَ مِنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَهُوَ أَجَنِّي مِنَ الصَّلَةِ إِذْ لَا عَمَلَ لَهُ فِيهِ، وَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوْ إِلَى مَذْلُولِهَا عَلَى الْخِلَافِ، وَزَيْدُ الْحَبَرِ، وَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْ (قَائِمٍ)، لَقُلْتَ: الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ قَائِمٌ، وَصَعْتَ مَوْضِعَ الْحَبَرِ ضَمِيرًا مُنْقَصِلًا، وَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِهِ مُنْقَصِلًا، فَتَقُولُ: الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَقَضَلُهُ هُنَا أَجُودَ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: الْكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ قَائِمٌ، وَإِنْ شِئْتَ: الْكَائِنُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَتَكُونُ الْهَاءُ فِي (الْكَائِنُهُ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، كَمَا تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٌ، فَإِنَّ الْهَاءَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَفْعُولِ فِي

(١) وضع النحويون هذا الباب لتدريب الطلاب، وتحريك عقولهم، وهذه التسمية (الإخبار بالآلف واللام) يوهم ظاهرها غير المراد منها، وذلك أن حرف الجر (ب) بمعنى عن، فالمقصود: الإخبار عن الألف واللام، وذلك أن تجعل (الذي) مبتدأ، وتخبر عنه بما طلب، فإذا قيل لك: أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيدا فتقول: الذي ضربته زيد، فـ (الذي) مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذي، والهاء في «ضربته» مكان (زيد) الذي جعلته خبرا، وهي عائدة على (الذي)، ويشترط في الاسم المخبر عنه بالذي شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر به (الذي) عما له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام نحو (مَنْ) و(مَا). الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز. الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً كالهاء في زيد ضربته. الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن رجل وحده من قولك: ضربت رجلاً ظريفاً، فلا تقول: (الذي ضربته ظريفاً رجلاً)؛ لأنك لو أخبرت عنه، لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف ولا يوصف به. ينظر: شرح ابن عقيل بتصرف: ج ١ ص ٦٢، ٦٣، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تح: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار التراث - القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

هَذَا الْبَابِ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(١): «هُوَ قَبِيحٌ لَيْسَ لَأَنَّهُ صَحَّ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِضْمَارُهُ مُتَّصِلًا إِنَّمَا هُوَ تَجَارٌ»^(٢)؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ شَيْئًا غَيْرَ الْفَاعِلِ، فَاعْرِفُهُ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

إِذَا قِيلَ: يَا زَيْدُونَ، هَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ؟ فَإِنْ كَانَ مُعَرَّبًا، فَمَا وَجْهُ رَفْعِهِ؟ لَيْسَ لَنَا مَرْفُوعٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَصْلًا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَعَ وُجُودِ الْوَاوِ وَالثَّوْنِ. الْجَوَابُ: إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ أَسْمَاؤُهُمْ، وَقَصَدْتَ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، صَارَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً بِالْقَصْدِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ زَالَ بِالْجَمْعِ، وَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ كَمَا يُبْنَى: يَا رَجُلُ، إِذَا قَصَدْتَ وَاحِدًا بِهَيْئَتِهِ بَعِيْنِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

.....*** وَبُنِيَ عَلَيْكَ وَوَبُنِيَ مِنْكَ يَا رَجُلَ^(٣)

وَيَكُونُ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ فِي الْمَفْرَدِ، وَتُظَاهِرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الثَّنَاءِ: لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ، فَيَكُونُ مَبْنِيًّا بِمَنْزِلَةِ: لَا رَجُلَ، قَالِيَاءُ فِي رَجُلَيْنِ، كَالْفَتْحَةِ فِي (لَا رَجُلَ) وَإِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ

(١) هو محمد بن السري بن سهل أبو بكر بن السراج، قرأ على المبرّد كتاب سيبويه، يقال: ما زال النحوي مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله، انتهت إليه الرياسة بعد المبرّد، وأخذ عنه الزجاجي، وأبو علي الفارسي، والرماني. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي ج٥ ص٣٤.

(٢) الأصول في النحو ج٢ ص٢٨٩، تأليف: أبي بكر محمد بن البرقي، المعروف بابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.

(٣) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا***

يُنْقَطِرُ: ديوان الأعشى ص٥٧، والكتاب ج١، ص٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٣٩.

وَسِيْلَةُ الْحَرَكَاتِ فِي الدَّلَالَةِ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ^(١) فِي لَا رَجَلَيْنِ^(٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ^(٣) إِنَّ كَانَ ذَهَبَ إِلَى امْتِنَاعِهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِاسْتِبْعَادِ تَرْكِيبِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مَبْنِيٌّ، لَا لِأَنَّ الْبَاءَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَتْحَةِ.

(١) هو عمرو بن عثمان بن قُتَيْبِر، أبو يَشْرِ، ويقال: أبو الْحَسَنِ، وأبو يَشْرِ أشهرُ مولَى لبني الحارث بن كعب، وأصله من البيضاء من أرض فارس، ومنشؤه البصرة، وأشهرُ أساتذته الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، توفي وعمره اثنان وثلاثون سنةً، سنة ١٦٦هـ، وقيل ١٨٠. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي ج٢ ص ٥٠٠، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١هـ، ١٩٩١م. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص ٧٩، ٨٠.

(٢) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١٤، ص ٣٤٨، ٣٤٩، تح: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وينظر: سر صناعة الإعراب ج٢ ص ١٤٦.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد، ولد في البصرة، وأخذ عن السَّازِي، والجَزْزِي، ولقب بالميرد؛ لأن المازِي لما أَلَفَ كتابه الأَيْفَ واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازِي: قم فأنت الميردُ، أي: المثبت للحق، أهم كتبه المقتضب، وشرح شواهد سيبويه، والرد عليه، وله طبقات النحويين البصريين وأخبارهم. تنظر ترجمته في: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص ١١٢، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج٧ ص ٧١، تح: دائرة المعارف النظامية الهند. دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت. الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. وهداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ج٦ ص ٢٠، دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

(٤) يرى الميرد أن اسم (لا) إذا وقع مثنى، أو جمع مذكر سالم، فإنه معرب لا مبني، وذلك لأن المشي حين لحقته الباء والنون أشبه الاسم المَظْلُومَ باللواحق، كقولك: لا خَيْرًا مِنْ رَبِّهِ هُنا، ينظر رأي الميرد في: المقتضب ج١، ص ٣٦٦-٣٦٧، تح: محمد عبدالحالقي عضية، دار النشر: عالم الكتب-بيروت. ويبدو أن الميرد خرق إجماع نحاة البصرة في منحاء هذا، وليست حجته بتبكيت الحجة التي يعول عليها، فهي ضعيفة، ويضاف إلى ذلك أن قولنا: لا رجلين أشبه بقولنا: يا رجل -وهو مبني- من قولنا: لا خَيْرًا مِنْ رَبِّهِ هُنا، وقد ذكر ناظر الجيش أن الحجتين كليهما واهيتان. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٣ ص ١٤٠٩.

السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ

فِي قَوْلِهِمْ: (قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا) قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِهَذَا الْفِعْلِ، لَا جَائِزٌ أَنْ تُقَامَ (أَنْ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً^(١)، وَلَا قَائِمَةً مَقَامَهُ؛ لِإِعْيَالِهَا فِي التَّنْكِيرِ، كَيْفَ وَالْفَاعِلُ يُضَمَّرُ؟ وَلَا جَائِزٌ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى مُضَدَّرٍ مُبْهَمٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ دَلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ، فَلَا قَائِدَةَ فِي الْإِثْنَانِ بِهِ، وَإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ لَا قَائِدَةَ فِيهِ إِذْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ. وَالْجَوَابُ: إِعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ (قَالَ) مُتَعَدٍّ، وَلِهَذَا يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ، فَتَقُولُ: قُلْتُهُ، وَتَبْنِيهِ لِمَا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ، فَتَقُولُ: قِيلَ، وَتَضَعُ مِنْهُ إِسْمَ مَفْعُولٍ، فَتَقُولُ: مَقُولٌ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ خَصَائِصِ التَّعَدِّي، وَمَفْعُولُهُ يَكُونُ جُمْلَةً مُحْكِيَةً نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ عَمِرَ مُنْطَلِقٌ^(٢)، إِذَا حُكِيَ قَوْلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبَوَيْهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَأَنَا

(١) في وقوع الجملة فاعلاً خلاف ميسوط في كتب النحو، وخلاصته: أَنَّ الإخبار عن الجملة - كما نقل ابن عصفور في شرحه على الجمل - فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع وهو الصحيح، وقد ذكر علة المنع ابن يعيش، فقال: وإِنَّمَا لم يصحَّ أَنْ تكون الجملة فاعلاً؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يصحَّ إِضْمَارُهُ، وَالْجُمْلَةُ لَا يصحَّ إِضْمَارُهَا؛ لِأَنَّ الْمَضْرُورَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَالْجَمْلُ مِمَّا لَا يصحَّ تَعْرِيفُهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَعَانِي الْجَمْلِ مُسْتَفَادَةً. وَلَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً، لَمْ تَكُنْ مُسْتَفَادَةً، فَلَمَّا تَدَافَعَ الْأَمْرَانِ فِيهَا وَثْنَانِيَا، لَمْ يَجْتَمِعَا. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٣ ص٤٤٠. الثاني: الجواز، وهو رأي بعض الكوفيين، كهشام وثلعب.

الثالث: التفصيل بين أَنْ تكون الجملة في موضع فاعل أو نائبه لفعل من أفعال القلوب وقد علّق ذلك الفعل عنها؛ فيجوز نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو... أو غير ذلك فلا يجوز. ينظر هذا التفصيل في: شرح الجمل لابن عصفور ج١، ص٩٤، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت. ومعني اللبيب ص٥٢٤، تح: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م. وتهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٢ ص٩٥.

(٢) في نسختي المخطوطة: زيد عمرو منطلق، ويبدو أنها بإضافة زيد إلى عمر، أو بإبدال عمرو من زيد. يُنظر: ديوان الأعشى ص٥٧، والكتاب ج١، ص٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٣١٩.

تَحْكِي^(١) بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا^(٢)، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ تَحْكِي أَنَّ الْقَوْلَ غَيْرُ عَامِلٍ فِي لَفْظِهِ، بَلْ فِي مَحَلِّهِ وَمَوْضِعِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالْقَوْلُ بَعْدَ الْقَوْلِ فِي مَصَدَرٍ مَنْصُوبٍ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ كَلَامًا، فَإِذَا بَيَّنَّاهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَقَمْتَ تِلْكَ الْجُمْلَةَ الْمَحْكِيَّةَ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولُهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّهَا فِي مَسَائِلِنَا تَحْكِيَّةٌ، فَهِيَ فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ، فَتَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ مَفْعُولَةً، فَتَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ زَيْدٌ، وَيَمْتَنِعُ زَيْدٌ قَائِمٌ قِيلَ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ.

المسألة التاسعة

(إِنْ، وَأَنَّ) الْمُخَفَّفَتَانِ مِنَ الثَّقِيلَةِ إِذَا لَمْ يَعْمَلَا^(٣)، لَمْ يَلْزَمْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِي الْعَمَلِ وَالْمَفْتُوحَةِ إِذَا أُولِيَا (لَا)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَتُضْمِرَ فِيهَا، وَجَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا نَاصِبَةً لِلْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَتَنْوِي زِيَادَةَ (لَا) وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ، وَالْجَمِيعُ لِلتَّعْوِيضِ. وَالْجَوَابُ: هَذَا السُّؤَالُ فِيهِ إِضْطِرَابٌ وَمُقَدِّمَاتٌ فَاسِيْدَةٌ، مِنْهَا: (أَنَّ، إِنْ) إِذَا لَمْ يَعْمَلَا، لَمْ يَلْزَمْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ

(١) عبارة المخطوطة: يُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٢٢.

(٣) إِذَا خَفَفْتَ (إِنَّ)، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَدَمُ إِعْمَالِهَا هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا، وَإِعْمَالِهَا ثَابِتٌ بِنَقْلِ سَبِيوِيهِ، فَقَدْ قَالَ: «وَحَدَّثَنَا مَنْ ثَبَتَ بِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ عَمَرَ لِنُظْلِقَ. وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَأُونَ: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنَیُوقِیْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ (١١١) يُخَفِّفُونَ وَيُضْمِرُونَ». الْكِتَابُ ج ٢ ص ١٤٠. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وَحَفَفْتُ إِنْ ثَقَلَ الْعَمَلُ *** وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَأَمَّا (أَنَّ) فَإِنَّهَا إِذَا خَفَفَتْ تَعْمَلُ، وَيَكُونُ اسْمُهَا ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا، وَلَا يَلْفِظُ بِهِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْنٌ *** وَالْخَبَرُ إِجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ حُكْمُهُمَا يَخْتَلِفُ عَلَى مَا سَنَبَيْنَهُ، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ) الْمَفْتُوحَةَ إِذَا وَلِيَتْهَا (لَا) جَازَ أَنْ يَجْعَلَهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَازَ أَنْ يَجْعَلَهَا الثَّاقِبَةَ لِلْفِعْلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا لِأَمْرِ رَاجِعٍ إِلَى الْأَصْلِ لِمَا سَنَذَكُرُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، إَعْلَمَ أَنَّ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ إِذَا خَفَّفَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ أَنَّ (إِنَّ) إِنَّمَا عَمِلَتْ لِسَبِّهَا بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ لَفْظَهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَهِيَ كَلْفُظِ الْفِعْلِ وَأَنَّ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ كَأَخْرِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ اقْتِصَاءَ الْفِعْلِ، فَإِذَا خَفَّفَتْ، نَقَصَ لَفْظُهَا عَنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ وَزَالَ الْفَتْحُ، فَبَطَلَ الْعَمَلُ لِزَوَالِ بَعْضِ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ، فَتَقُولُ: (إِنْ زِيدَ لَقَائِمٌ) مُحْفَفُ اللَّفْظِ، وَالْمُرَادُ: (إِنَّ زِيدًا لَقَائِمٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١) هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ التَّحْوِيلِيِّينَ، وَبَعْضُهُمْ يُعْمِلُهَا مُحْفَفَةً كَمَا يُعْمِلُهَا مُثْقَلَةً، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ حَذْفَ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ إِنَّمَا كَانَ لِيَضْرِبَ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَمَا حَذْفُ لِلتَّخْفِيفِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ الثَّاقِبِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (يَقْضُو الرِّجْلُ) بِالسُّكُونِ، وَ (رَضِيَ) بِالسُّكُونِ لَا يَرُدُّونَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِلَى أَصْلِيهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ (قَضَوْ) أَصْلُهُ: (قَضَى) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ (قَضَيْتُ)، وَ (رَضَى) مِنَ الْوَاوِيِّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ (الرِّضْوَانِ) لَمْ يَرُدُّوا ذَلِكَ إِلَى الْأَصْلِ حَيْثُ كَانَ حَذْفُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ لِلتَّخْفِيفِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَلِذَلِكَ أَعْمَلَهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْمِلْهَا، أَدْخَلَ اللَّامَ فِي خَبَرِهَا لِلْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) الثَّاقِبَةِ لِأَنَّ لَفْظَهُمَا قَدْ صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَخُصَّتِ اللَّامُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُهَا لِلتَّأْكِيدِ قَبْلَ التَّخْفِيفِ فَجَاوَزُوا بِهَا بَعْدَ التَّخْفِيفِ لِلْإِيدَانِ بِأَنَّهَا مُحْفَفَةٌ مِنْ تِلْكَ الَّتِي كَانَتْ هَذِهِ اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِلتَّأْكِيدِ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَرْقِ لِأَنَّ الْعَمَلَ فَارِقٌ، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ، فَإِذَا خَفَّفَتْ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا، نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَنَّ زِيدًا قَائِمٌ)، وَإِذَا رُفِعَ الْإِسْمُ بَعْدَهَا، كَانَ عَلَى إِصْطَارِ الْحَدِيثِ وَالشَّانِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

(١) الطارق من الآية (٤).

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا*** أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى، وَيَنْتَعِلُ^(١)

فَالْمَرَادُ: أَنَّهُ هَالِكُ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ^(٢) يُقَسَّرُ عَمَلُهُ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُ الْمَفْتُوحَةِ كَمَا بَطُلَ عَمَلُ الْمَكْسُورَةِ مَعَ (أَنَّ) لَفْظَهُمَا قَدْ نَقَصَ - أَيْضًا - لِأَنَّ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ أَشَدُّ طَلَبًا لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَكْسُورَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جِهَتَيْنِ: اقْتِضَاءَ الْعَامِلِ لِلْمَعْمُولِ، وَالصَّلَاةِ لِلْمَوْضُولِ، وَالْمَوْضُولَةُ تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَافْتَرَقَ حَالُهُمَا، فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ تَسْمَحًا.

وَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، لَزِمَهَا الْعَوَضُ، وَذَلِكَ (السُّنُّ وَتَوْفٌ) فِي الْوَاجِبِ (وَلَا) فِي التَّفْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَكُونُ زَيْدٌ، وَأَنْ سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَأَنْ لَا يَقُومَ، كَأَنَّهُمْ عَوَّضُوهَا مِمَّا لَحِقَهَا مِنَ التَّخْفِيفِ وَإِبْلَائِهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ (أَنَّ) فِعْلٌ غَيْرُ يَبْقِيَانِ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ طَلَعَ وَإِشْفَايَ، فَإِنَّهَا تَكُونُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ مُعَلَّقٌ مَعْنَاهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَالنَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ تَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ، فَإِنْ كَانَ فِعْلٌ عِلِمٌ وَيَقِينُ، نَحْوُ: (عَلِمْتُ)، وَ (تَحَقَّقْتُ) وَشَبِيهَهُمَا، فَإِنَّهَا تَكُونُ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَيَلْزَمُهَا الْعَوَضُ نَحْوُ: (اعْلَمْ أَنْ سَيَقُومُ)، وَ (تَحَقَّقْ أَنْ لَا يَذْهَبَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٣)، لِأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي التَّأْكِيدِ كَالْمُثَقَّلَةِ، فَتَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الزُّرُومِ وَالْجَبَاتِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ)، وَ (حَسِبْتُ)، جَازَ فِيهِمَا الْأَمْرَانِ، نَحْوُ: (حَسِبْتُ أَنْ لَا تَخْرُجَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِيهَا ظَرْفٌ مِنَ الْيَقِينِ وَظَرْفٌ مِنَ الشَّكِّ،

(١) الشعر للأعشى، وهو من البحر البسيط، وموجود في ديوانه ص ٥٩. والكتاب ج ٢ ص ١٣٧. والمقتضب ج ٣، ص ٩.

(٢) ضمير الشأن أو الحديث هو الضمير الذي يكون مرجعه مُذَكَّرًا مفهوماً من السياق، ولا مرجع له، كقولك: إنه الحياة صعبة، أي: الحال والشأن، فإذا كان هذا الضمير مؤنثاً، فإنه يستلزم ضمير القصة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْلَى إِلَّا نَبْصَرُ﴾ الحج من الآية (٤٦) أي: القِصَّةُ.

(٣) المزمّل من الآية (٢٠)

قَالَ رَفَعُ بِاعْتِبَارِ الْيَقِينِ، وَالتَّصَبُّ بِاعْتِبَارِ الشَّكِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(١)، بِالرَّفْعِ وَالتَّصَبُّ عَلَى مَا قُلْنَا، وَلَا يَكُونُ مَعَ السَّيِّئِ وَسَوْفَ إِلَّا الْمُحَقَّقَةُ مِنَ الْقِيَلَةِ، وَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ تُصْرِفُ الْفِعْلَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالسَّيِّئِ وَسَوْفَ تَفْعَلَانِ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ تَعْرِيقَيْنِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، فَاِمْتِنَاعُ التَّصَبُّ مَعَ السَّيِّئِ وَسَوْفَ، وَجَوَاؤُهُ مَعَ (لَا) لَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا كَمَا ظَنَّ هَذَا السَّائِلُ، بَلْ كَانَ لِمَا ذَكَرْتَاهُ، فَاعْرِفُهُ.

المسألة العاشرة

قَالَ إِذَا كَانَتْ (إِنْ) بِسَعْيِ مَا النَّافِيَةِ، هَلْ يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ (مَا) عَلَى اللَّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ أَمْ لَا^(٢)؟ الْجَوَابُ: (إِنْ) النَّافِيَةُ لَا عَمَلَ لَهَا، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْمَلَةً، وَسَبَبِيَّةً لَا يَرَى ذَلِكَ^(٣) لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ(مَا) وَإِعْمَالُ (مَا) فِي الْقِيَاسِ ضَعِيفٌ لِعَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ، وَ(إِنْ)

(١) المائدة من الآية (٧١)

(٢) الصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: هل يجوز...أو لا؟ وذلك لأن (هل) للتصديق، وهو إدراك النسبة، ولأجل ذلك امتنع العطف بعدها بـ(أَمْ) المتصلة.

(٣) (إِنْ) النَّافِيَةُ أَجَازَ إِعْمَالُهَا إِعْمَالُ (لَيْسَ) الْكَسَائِي، وَأَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَنْعَهُ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ، وَخْتَلَفَ عَنْ سَبَبِيَّةِ الْمَذْبُورِ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْمَالُ، وَقَدْ سَمِعَ فِي النُّثْرِ وَالنِّظْمِ، فَمِنْ النُّثْرِ، قَوْلُهُمْ: إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ، وَإِنْ أَحَدُ خَيْرٍ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ، وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: إِنْ قَائِمًا، يُرِيدُ إِنْ أَنَا قَائِمًا، وَجَعَلَ ابْنُ جَنِّي مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ الْأَعْرَافُ مِنَ الْآيَةِ (١٩٤). وَالتَّظْمُ قَوْلُهُ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ***

وقول الآخر:

إِنْ التَّرُّهُ مَيْتًا بِانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ*** وَلَكِنْ بَأَنْ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وبهذا تبين بطلان قول من خصَّ ذلك بالضرورة. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥١٢، ٥١٣. تأليف: أبي محمد المرادي، تح: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

كَذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَضَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِحَةً وَجِدَةً﴾^(١) و﴿إِنْ يَنْتَبِعُونَ إِلَّا آلَ طَلْحٍ﴾^(٢) وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٣) وَإِذَا كَانَ إِعْمَالُ مَا ضَعِيفًا -مَعَ أَنَّهَا أَظْهَرَ فِي التَّنْفِي، وَيَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا الْبَاءُ لِتَأْكِيدِ التَّنْفِي- كَانَ أَلَّا يَعْمَلُ فِي (إِنْ) أَجْدَرُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ^(٤)، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِهَا قِيَاسًا عَلَى مَا^(٥)

المَسْأَلَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ

إِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ، كَيْفَ تُخْبِرُ عَنِ النَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنِ (زَيْدٍ) وَعَنِ (الرَّجُلِ) بِالَّذِي وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؟ الْجَوَابُ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ النَّاءِ مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ)، قُلْتُ: (الَّذِي مَرَّ بِرَجُلٍ زَيْدٍ أَنَا)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ بِرَجُلٍ زَيْدٍ أَنَا)، أُرِزْتُ صَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، وَجَعَلْتُ مَكَانَهُ صَمِيرَ الْعَيْنِيَّةِ، يَعُودُ إِلَى الْمُتَوَصُّلِ، وَاسْتَتَرَ الصَّمِيرُ فِي الْفِعْلِ لِكُونِهِ مَرْفُوعًا، وَأَخَّرْتُ تَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، وَوَضَعْتُ مَكَانَهُ صَمِيرًا مُنْقَصِلًا لِتَعَدُّرِ الْمُتَصِلِ، وَجَعَلْتُ الْحَبَرَ عَنِ الْمُتَوَصُّلِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الرَّجُلِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ مِثْلِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِبِرُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِلَّا وَابْتَدَأَ مَعَهُ، كَمَا يُفْعَلُ فِي النَّعْبِ، فَتَقُولُ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ زَيْدٌ)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ بِهِ أَنَا رَجُلٌ زَيْدٌ)، تَجْعَلُ (الرَّجُلَ) خَبْرًا، ثُمَّ تُبْدِلُ (زَيْدًا) مِنْهُ، كَمَا كَانَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ،

(١) يس من الآية (٢٩)

(٢) الأنعام من الآية (١١٦)

(٣) يوسف من الآية (٤٠)

(٤) سبق أن ذكرت أنه اختلف في النقل عن سيبيويه، ولم أجد له نصًا في كتابه يفصح عن رأيه.

(٥) أفصح المبرد عن رأيه في المقتضب، فقال: «(إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا لَزِمَكَ أَنْ تُدْخِلَ اللَّامَ عَلَى الْحَبَرِ، وَلَمْ يَجْزِ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَن لَفْظَهَا كَلْفِظِ اللَّيِّ فِي مَعْنَى مَا، وَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ، عَلِمَ أَنَّهَا الْمُوجِبَةُ لَا النَّافِيَةُ...وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَنَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)» الطَّارِقُ الْآيَةُ (٤). «(وَإِنْ كَانُوا لَا يَقُولُونَ)» وَإِنْ نَصَبْتَ بِهَا، لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى اللَّامِ، إِلَّا أَنْ تُدْخِلَهَا تَوْكِيدًا، كَمَا نقول: (إِنْ زَيْدًا لَمْ نَطْلُقْ)». المقتضب ج٢ ص ٣٦٢.

وَأَبْرَزَتْ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، إِذَا الْفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ جَرَى عَلَى اللَّامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ دُونَ الْبَدَلِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ رَجُلٌ)، فَتُبْدِلُ زَيْدًا مِنَ الْإِسْمِ الْمُضْمَرِّ كَمَا كَانَ بَدَلًا مِنْ مُظْهِرِهِ، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ بِهِ زَيْدٌ أَنَا رَجُلٌ)، وَأَرَاهُ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ، وَخَالَفَ الْمُضْمَرُ لِأَنَّ الْمُضْمَرَّ لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) بِالسَّأَلَةِ بِالَّذِي، قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ أَنَا بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ أَنَا)، قَالَ السَّائِرِيُّ: وَهُوَ قَبِيحٌ^(١)، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ، أَجَازَ: (زَيْدٌ صَرَبْتُ أَخَالَكَ إِيَّاهُ)، وَيُرَدُّ أَنَّ الْبَدَلَ فَضْلَةٌ، وَكَمَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا أَشَقَطَ، اسْتَقْفَى الْكَلَامَ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَوْ قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، أَوْ (الْمَارُّ أَنَا بِرَجُلٍ)، لَكَانَ قَائِدًا لِحُلُولِ الصَّلَةِ عَنِ الْعَائِدِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قُبْحِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مُلْتَمِسٌ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ كَالْمَسْأَلَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ

إِذَا قِيلَ: أَحْوَجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ النَّحْوُ^(٢)، هَلْ يَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا أَوْ لَا؟ وَالْجَوَابُ: هَذَا كَلَامٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، لَا يَكْدُ يَصِحُّ إِنْ أَنْعِمَ النَّظَرُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مُتَقَبَّلًا، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّحْوَ مَفْعُولٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَ(أَفْعَلُ) لَا يُبْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ، لَا يُقَالُ: زَيْدٌ أَضْرَبَ مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ مَضْرُوبٌ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ أَكْثَرُ إِحْتِمَالًا لِلضَّرْبِ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ مُتَأَوَّلَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ

(١) ينظر قول الماني في: الأصول في النحو ج ٢ ص ٣٠٥.

(٢) لا أرى بأسًا في هذا التركيب، ولا غبار عليه، وقد أجازوه ابن يعيش شرط أن تزداد كلمة (محتاج) أو (مضطرب) بعد قوله: (إليه)، وأرى أن شبه الجملة (إليه) متعلق بخبر محذوف تقديره: أَنْتَ مُضْطَرُّ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وبهذا يسقط ما اعترض به ابن يعيش من أنه لا بد من جملة بعد (ما) تكون صلة أو صفة؛ لأن الجملة موجودة، وهي مكونة من المبتدأ (أنت) وشبه الجملة المتعلق بالخبر المحذوف (إليه).

التَّحْيِينِ)^(١)، وَ(أَرْهَى مِنْ دِيكٍ)^(٢). الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ (مَا) هَهُنَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً أَوْ مَوْضُوفَةً، وَكَيْفَمَا كَانَ، فَلَا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تَكُونُ صِلَةً أَوْ صِفَةً، وَلَيْسَ بَعْدَهَا هَاهُنَا جُمْلَةٌ، فَإِنْ زِدْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَقُلْتَ: أَخْرُجْ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ أَوْ مُضْطَرٌّ، صَحَّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْأُولَى.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ

(لَيْسَ) مَا وَرَثَهَا؟ وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي؟ الْجَوَابُ: (لَيْسَ) فَعْلٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَوَرَثَهُ فِي الْأَصْلِ (فَعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ (فَعَلٌ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ أَوْ (فَعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ (فَعُلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ (فَعُلٌ) سَاكِنَ الْعَيْنِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا صَجَرَ بَارِلٌ***.....^(٣)

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أَنَّ امرأةً من بني تميم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السنن في الجاهلية، فَأَتَاهَا حَوَاتِ بَنُ جُبَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ يَتَاعُ مِنْهَا سَنَاءً، فَلَمْ يَرَ عِنْدَهَا أَحَدًا، وَسَاوَمَهَا فَحَلَّتْ نَحْيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمْسِكِيهِ حَتَّى أَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: حُلْ نَحْيًا آخَرَ، ففعل، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أُرِيدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسِكِيهِ، ففعلت، فَلَمَّا شَغَلَ يَدَيْهَا، سَاوَرَهَا، فَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وَهَرَبَ. ينظر: مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) ينظر المثل في: المستقصى في أمثال العرب ج ١ ص ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل، وهو للأخطل التغلبي من قصيدة يهجو فيها كعب بن جُعيل، وعجزه:

.....*** من الأذم دَبِرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِيَةُ

وهو موجود في: المنصف لابن جني ص ٢١، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م. والإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٠١، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م. وشرح المفصل ج ١ ص ٣٩١.

وَأِنَّمَا حَقَّقَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: كُنْتُ، وَكَيْفَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَمَا كُلُّ سَاعٍ^(١) وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ***.....^(٢)

فَأَصْلُهُ: (سَلَفَ) يَفْتَحُ اللَّامَ، لِكِنَّهُ أَسْكِنَ ضُرُورَةً، فَالْإِسْكَانُ فِي الْمَكْسُورَةِ لُغَةٌ، وَفِي الْمَفْتُوحَةِ ضُرُورَةٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) فَعَلَ بِالْفَتْحِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَتَبَيَّنَ عَلَى حَالِهِ، وَانْقَلَبَ أَلِفًا؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَا يَجُوزُ تَسْكِينُهُ لِحَقِيقَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي نَحْوِ (قَلَمَ): (قَلَمَ)، كَمَا قَالُوا فِي (كَيْفَ): (كُنْتُ)، وَلَا يَكُونَ (فَعَلَ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مِمَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءٌ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ انْقِلَابِ الْيَاءِ فِي الْمَضَارِعِ وَأَوَّلًا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) يَكْسِرُ الْعَيْنَ عَلَى حَدِّ صَيْدِ الْبَعِيرِ^(٣)، وَالْفَيَّاسُ أَنْ يُقْلَبَ يَاءُوهُ أَلِفًا لِيَحْرُكُهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ هَابِ (لَاسَ) لِكِنَّهُمْ قَدَّمُوا فِيهِ عَدَمَ التَّصْرِيفِ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ الْقَائِي وَهُوَ (مَا)، وَقِيلَ لِيَتَضَمَّنِي مَا لَيْسَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ التَّنْفِي، فَجَعَدَ لِذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ مَضَارِعٌ، وَمَعْنَاهُ تَنْفِي مَا فِي الْحَالِ، كَمَا أَنَّ (مَا) كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا خَصُّوا هَذَا الْمَعْنَى بِلَفْظِ الْمَاضِي دُونَ الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا مَنَعَ تَصْرِيفِهِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، قَصَرُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، وَلَمْ يَأْتُوا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ التَّصْرِيفِ، فَتَكَبُّوا عَنْهُ، وَنَظِيرُهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَ(عَسَى)، وَ(نَعَمْ) لَمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهِ التَّصْرِيفُ، قَصَرُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، فَأَعْرِفُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) هكذا أُثْبِتَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَأَرَاهُ سَهْوًا يَكْسِرُ الْبَيْتَ، فَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالْمُثَبِّتُ فِي كُتُبِ التَّرَاثِ مَكَانَ (سَاعٍ) قَوْلُهُ: (مُتَبَتَّاعٌ)، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ (مَغْبُوتٌ)، وَبِهَا يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ عَرُوضِيًّا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ التَّغْلِييِّ، وَالْبَيْتُ كَأَمِلًا بِرُوَايَتِهِ الصَّحِيحَةِ:

وَمَا كُلُّ مُتَبَتَّاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ*** يَرَاجِعُ مَا قَدْ قَاتَهُ يَرْدَادُ

وَالْبَيْتُ مَوْجُودٌ فِي: شَرْحِ الْمَفْصَلِ لَابِنِ بَيْعِش ج ٤ ص ٤٣٦. وَالْمَنْصَفِ لَابِنِ جَنِي ص ٢٤. وَشَرْحِ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ص ٣٦٦، تَأْلِيفُ: الرُّضِيِّ، تَح: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٣) صَادَ الْبَعِيرُ نِصَادًا، كَمَا قَالُوا: عَارَ بَصْرَةَ يَعَارُ، وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ: صَيْدَ الْبَعِيرِ، أَي: مَالٌ إِلَى جَانِبٍ خَلَقَهُ، ثُمَّ سَكَّنَتْ عَيْنَ الْفِعْلِ لِلتَّخْفِيفِ، فَصَارَ (صَيْدًا). يَنْظُرُ: التَّعْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيُوبَةَ بِتَصْرِيفِ ج ٥ ص ١٤٦، تَأْلِيفُ: أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، تَح: د. عَوْضُ الْقَوْزِيِّ، الطَّبَعَةُ: الْأُولَى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

تَبَتُّ الْمَصَادِيرِ وَالْمَرَاجِعِ

* القرآن الكريم.

- (١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، دار النشر: مكتبة الحانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- (٢) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- (٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢ م.
- (٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- (٥) بغية الوعاة، تأليف: عبدالرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب العصرية-لبنان.
- (٦) تاريخ ابن الوردي، تأليف: ابن الوردي المعري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- (٧) تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: الثالثة.
- (٨) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداي، دار النشر: دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى.
- (٩) التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الفارسي، تح: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- (١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل القوائد، تأليف: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ.

- (١١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد المرادي، تح: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- (١٢) جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- (١٣) الخصائص، تأليف: ابن جني، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- (١٤) الدرر المصون، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دار النشر: دار القلم، دمشق.
- (١٥) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- (١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: شهاب الدين ابن العساد، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- (١٧) شرح ابن عقيل، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تح: الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث -القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- (١٨) شرح الجمل لابن عصفور، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت.
- (١٩) شرح المفصل لابن يعيش، تأليف: يعيش بن علي الموصلي، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- (٢٠) شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الرضي، تح: ثلة من الأساتذة، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- (٢١) طبقات الشافعية، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء -مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

- (٢٢) طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق: الحافظ عبدالعليم خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السَّادِسَةُ عَشْرَةَ. صيدا.
- (٢٣) طبقات الشافعية، تأليف: تاج الدين السبكي، تح: د. عبدالفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية-مصر.
- (٢٤) عمدة الكتاب، تأليف: أبي جعفر النحاس، تح: بسام عبدالوهاب الجابي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٢٥) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان، تح: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.
- (٢٦) لسان الميزان، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تح: دائرة المعارف النظامية الهند. دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- (٢٧) مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميذاني، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار المعرفة-بيروت، لبنان.
- (٢٨) المختصر في أخبار البشر، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية-مصر، الطبعة: الأولى.
- (٢٩) المستقصى في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت.
- (٣٠) معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.
- (٣١) معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى-بيروت.
- (٣٢) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالحالق عزيمة، دار النشر: عالم الكتب-بيروت.
- (٣٣) مغني اللبيب تح: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر-دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

(٣٤) المنصف لابن جني، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م.

(٣٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٧٩، ٨٠. تأليف: علي الطنطاوي.

(٣٦) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر: ١٤٠٥ هـ.

(٣٧) وفيات الأعيان، تأليف: ابن خَلِّكَنْ، تح: إحسان عباس، دار النشر: صادر-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.



المعهد العربي لدراسة وثائق المخطوطات
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

العنوان: ١٢ شارع المدينة المنورة، محي الدين أبو العز، المهتمسين، القاهرة مصر.

المراسلات البريدية: ص.ب: ٧٨ الذي ج.م.ع.

الهواتف: ٤١٦٦٧٣/٣/٥ - ٤١٦٦٧٣ - الفاكس: ٤١٦٦٧٣ - ٤١٦٦٧٣

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org

صفحة التواصل الاجتماعي: www.facebook.com/IARMSS

تويتر: www.twitter.com/IARMSS



أجوبة على مسائل نحوية

لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)

بين دَفَتِي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحويًا وصرفيًا، هذه الأسئلة أثارها ابن الشيرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش أجوبته، وفصلها أيما تفصيل، فلم يترك لسائله تساؤلًا.

غلب على هذه الأسئلة جانب النحو، فكان لها النصيب الأوفى، وكانت هناك مسألتان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بعلّة منع بعض الألفاظ التصغير (كـ) (عند، وسوى، وكل). والثانية: تتعلق بوزن (لَيْسَ)، وسائر المسائل تدور في فلك النحو، ولب مسائله.



مجمع المخطوطات العربية
SOCIETY OF ARABIC MANUSCRIPTS